

تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000 - 2011

* د. درار عياش

** د. أوكيل نسيم

*** أ. يعلى زينب

Abstract :

The interest of any country in the world to foreign trade , whether a developed country or a developing country , but it reflects that the state is trying to break the cycle of isolation and integrate into the world distinguish the close relations of reciprocity in all fields (politically, economically, culturally ...) and especially respect to the economic aspect, which is characterized today to increase the size and type of transactions in goods and services cross-border, in addition to the growing international capital flows, and evidence of this is an increasing interest in Algeria is its economic reforms and trade since 1989 aimed through which trade liberalization and rationalization of the use of foreign exchange in providing asks local consumer together with maintaining the balance of the balance of payments. So we are exposed through this article to the sum of the reforms undertaken by Algeria with regard to foreign trade and examine the results of these reforms and their impact on the performance of the Algerian economy.

* أستاذ محاضر قسم، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس - الجزائر.

** أستاذة محاضر قسم أ، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس - الجزائر.

*** أستاذة مساعدة قسم، جامعة الجزائر 03.

المستخلص: إن اهتمام أي دولة في العالم بالتجارة الخارجية سواء كانت دولة متقدمة أو دولة نامية، إنما ينم على أن الدولة تحاول الخروج من دائرة العزلة والاندماج في عالم تميزه العلاقات التبادلية الوطيدة في جميع الميادين (سياسيا، اقتصاديا، ثقافيا...) وخاصة ما يتعلق بالجانب الاقتصادي الذي يتميز اليوم بزيادة حجم ونوع المعاملات في السلع والخدمات العابرة للحدود، إضافة إلى

هدفت من خلالها إلى تحرير تجارتها وترشيد استعمال النقد الأجنبي في توفير ما يطلبه المستهلك المحلي بمعية الحفاظ على توازن ميزان مدفوعاتها.

لذا نتعرض من خلال هذا المقال إلى مجموع الإصلاحات التي قامت بها الجزائر فيما يخص تجارتها الخارجية وندرس نتائج هذه الإصلاحات وانعكاساتها على أداء الاقتصاد الجزائري.

كلمات الدالة: قطاع التجارة الخارجية في الجزائر، الإصلاحات الاقتصادية، الصادرات والواردات، ميزان المدفوعات والميزان التجاري.

مقدمة: إن الانفتاح على الاقتصاد العالمي جعل من قطاع التجارة الخارجية قطاعا أساسيا يحتل دورا حيويا ومؤثرا في النشاط الاقتصادي لتشكل بذلك نسبة كبيرة من الناتج القومي الإجمالي للدول، حيث قال المنظرين في ذلك من تجاربيين إلى طبيعيين، كلاسيكيين، نيوكلاسيكيين وحتى الحداثيين منهم أنها تشكل الرهان الرئيسي لأي اقتصاد وإن كان الاقتصاد هو الجسم السليم فالتجارة الخارجية هي العقل السليم فيه وهي أساس للتنمية الاقتصادية، وتعتمد الدول في سبيل توطيد علاقاتها الاقتصادية الدولية وتحقيق المصلحة الاقتصادية الخارجية على سياسات تجارية تتمايز بين درجات متفاوتة من التحرير أو الحماية ولكن في أواسط الثمانينات كان هناك ترويجا متناميا لفكرة إمكانية تحقيق النمو في البلدان النامية من خلال إتباع سياسات تجارية أكثر انفتاحا بحجة أن التحرير يعد بكفاءة أعلى في استخدام الموارد البشرية. لذا تحاول الجزائر ويجاد إيجاد مكان لها في هذا الاقتصاد الجديد والمتحرر من القيود واللحاق بركب الدول المتقدمة خاصة بعد التحولات الاقتصادية الراهنة، وخير دليل

على ذلك أنها تحولت إلى اقتصاد السوق وفتحت أسواقها وقررت رفع يد الحكومة عن النشاط الاقتصادي بعد أن عاشت في ظل الاقتصاد المخطط لمدة طويلة نسبيا، فالجزائر وغداة الاستقلال ورثت اقتصادا مرتبطا ارتباطا كليا مع فرنسا المستعمرة، ومن أجل التخلص من هذه التبعية، اتبعت منذ السنوات الأولى للاستقلال سياسة تنمية تعتمد على التخطيط وتهدف إلى حماية المنتجات الوطنية أي فرضت رقابة حكومية على التجارة الخارجية فأمنت محروقاتها واعتمدت على الصناعات الكبيرة كمركب الحجار، وفي السبعينات تحولت هذه الرقابة إلى احتكار التجارة من خلال إتباع إجراءات حصص الاستيراد وتدخلها في تنظيم وتسيير العمليات التجارية بسن تشريعات وقوانين تنظيمية، ودام الاحتكار حتى نهاية الثمانينات أين عرفت الجزائر أزمة اقتصادية حادة شكلت نقطة تحول ومنعطف صعبا في اقتصادها، فلجأت إلى إصلاحات معمقة مست جميع القطاعات والى إبرام عدة اتفاقيات مع هيئات دولية كصندوق النقد الدولي ليقدم لها المساعدات المالية والتقنية مقابل تحريرها لتجارتها الخارجية من القيود. ومن هذا المنطلق سنحاول الإجابة على التساؤل التالي: ما هي أهم التطورات التي عرفها قطاع التجارة الخارجية في الجزائر في كنف الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها منذ 1989 ؟

* أهمية الدراسة: تكمن أهمية دراستنا في المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية اليوم في كل اقتصاديات العالم وما تمثله من صورة صادقة عن الهيكل الإنتاجي فهي مصدر لتموين العمليات الإنتاجية ووسيلة لتصريف الإنتاج الموجه إلى التصدير وهي أيضا مصدر للعملة الصعبة لتغطية الواردات، كما تساهم التجارة الخارجية في عملية التنمية فسوء تقدير دورها يؤخر أو يعصف بجهود التنمية بأكملها ويساهم في تعميق التخلف والتبعية.

* أهداف الدراسة: نسعى من خلال بحثنا هذا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في: التعرض للنظريات التي حاولت تفسير أسباب قيام التبادل التجاري الدولي؛ السعي إلى تحليل واقع الاقتصاد الجزائري وجميع المراحل مرت بها السياسة التجارية الجزائرية حتى اليوم من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

* المنهج المتبع: بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا بالمزج بين المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث استخدمنا المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والنظريات، كما استخدمنا المنهج التحليلي في تحليل مؤشرات التجارة الخارجية والتي عرضناها في جداول مختلفة.

أولاً: الإطار الفكري للتجارة الخارجية

1- ماهية التجارة الخارجية: لقد ظهرت التجارة الخارجية منذ العصور التاريخية الأولى، وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن 18 بمثابة الانطلاقة الحقيقية لها، فضرورة الحصول على المواد الأولية للتصنيع وضرورة تصريف المنتجات المصنعة أدى إلى ذلك، وزاد حجم التجارة الخارجية واتسع نطاقها بزيادة وتقدم وسائل النقل والمواصلات، إضافة إلى التقدم الكبير في مختلف العلوم والفنون والاختراعات، واستخدامها في الإنتاج ما أدى إلى ظهور الفوائض المتزايدة في الإنتاج عن الاستهلاك المحلي، وقد جعل ذلك من التجارة الخارجية عامل في رفع مستوى التقدم الاقتصادي. إن التجارة الخارجية تهتم بدراسة العلاقات الاقتصادية بين دول العالم ممثلة في الحركة الدولية للسلع والخدمات، فالاهتمام الكبير في جميع الدول هو نتيجة الحتمية التي تفرضها الحاجة إلى ما لا تملكه، إضافة إلى محاولة الارتباط بالعالم بشتى الطرق وعدم البقاء في معزل عنه، ومنه يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها: " تعبر عن أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات"،⁽¹⁾ أما عن تعريف التجارة الدولية فهي: " أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية،

ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة".⁽²⁾

حيث يمكن التفرقة بين المصطلحين من خلال مضمونهما، فالتجارة الخارجية لا تخرج عن كونها وصفا لحركة انتقال السلع والخدمات بين الدول، بينما تتضمن التجارة الدولية بالإضافة إلى ذلك الهجرة الدولية أي انتقال عنصر العمل بين دول العالم والحركة الدولية لرؤوس الأموال.⁽³⁾

ولعل من أهم أسباب قيام التجارة الخارجية ما يلي:⁽⁴⁾

- صعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي في كل السلع وذلك بسبب الميزات الطبيعية والمكتسبة.
- التخصص الدولي واختلاف تكاليف الإنتاج.
- اختلاف ظروف الإنتاج، فما يصلح إنتاجه وزراعته في مناطق ذات المناخ الموسمي كالموز والقهوة لا يصلح في مناخ آخر فتتخصص الدولة في إنتاجه.
- وجود فائض أو عجز في الإنتاج المحلي مما يتطلب تصدير الفائض أو استيراد العجز منه.
- تفاوت أسعار السلع والخدمات بين الدول نتيجة تفاوت أسعار عوامل الإنتاج.
- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى.
- اختلاف ميول وأذواق المستهلكين وتفضيلهم لبعض السلع والخدمات دون غيرها.
- السعي لرفع مستوى المعيشة محليا وزيادة الدخل القومي.

2- النظريات المفسرة للتجارة الخارجية: تعبر نظرية التجارة الخارجية عن العلم الذي يتناول بالدراسة والتحليل المشكلة الاقتصادية في إطارها الدولي أي كيف تتعامل مجموعة من الاقتصاديات القومية المتباينة والمتداخلة مع بعضها من أجل تخصيص الموارد المحدودة على الحاجات الإنسانية المتعددة، إذ أن هذه النظريات تجيب على

العديد من التساؤلات خاصة المتعلقة منها بأثر قيام المبادلات والانفتاح على الخارج على مستوى الرفاه والرخاء الاقتصادي والاجتماعي، وأثر ذلك على نوعية التخصص المرغوب فيه، لقد نظر في التجارة الخارجية كل من الكلاسيك والنيوكلاسيك وقد سبقهم في ذلك كل من المدرسة التجارية والطبيعية، أما عند التجاريين فكانت ثروة الأمم تعتمد على ما لديها من ذهب وفضة أي المعدن النفيس وما تحققه من إضافة فيهما، فإذا لم يكن للدولة مناجم تحوي الذهب والفضة فإن السبيل الوحيد للحصول عليها هو التجارة الدولية وهذا يستدعي تحقيق فائض في الميزان حيث يدفع الفرق بين الصادرات والواردات بالمعدن النفيس وقد ميز التجاريون بين ثلاث فترات مرت بها النظرية التجارية ففي الفترة الأولى الأمر كانت تخضع كل عملية انتقال للمعدن النفيس لرقابة مباشرة وفي الفترة الثانية اكتفت الدولة بتفسير معاملاتها مع كل دولة على أفراد، أما في الفترة الثالثة فاقصر الأمر على أن يتحقق الفائض في مجموع معاملاتها مع العالم دون أن تكون كل معاملاتها مع الدول لصالحها، وكان يطالب التجاريين بتدخل الدولة وفرض بعض القيود على التبادل الدولي، وخاصة تصدير المواد الغذائية كي ينخفض ثمنها وتنخفض معها مستويات الأجور وبالتالي انخفاض نفقة الإنتاج في الصناعة وتشجيع الصادرات الصناعية، من هذا المنطلق توصل الطبيعيون إلى أن قيود الصادرات كانت مسؤولة عن انخفاض أثمان الحاصلات الزراعية، فكان من الطبيعيين أن نادوا بحرية التجارة لأنها الإطار الصالح لسيادة الثمن المجزى الذي يسود بتحقيق زيادة في الطلب على الحاصلات الزراعية ومنه تحقيق أكبر قدر ممكن من الناتج الصافي.

لتبرز بعد ذلك المدرسة الكلاسيكية، على رأسهم آدم سميث ودافيد ريكاردو، أين قرروا أن تكاليف إنتاج السلع تحددها قيمة العمل المبذول في إنتاجها فإذا زادت قيمة السلع عن قيمة العمل المبذول في إنتاجها تحولت عوامل الإنتاج إلى إنتاج تلك السلع وتركت السلع التي تقل قيمتها عن قيمة العمل المبذولة فيها، وهذا مبني على قابلية عوامل الإنتاج للتحرك من صناعة إلى أخرى إلى أن تتساوى عوائد عوامل الإنتاج في

الصناعات كلها وبهذا يصل الاقتصاد القومي إلى وضع التوازن العام، لكن إن جاز هذا في البلد الواحد فلا يجوز بين البلدان التي تفصلها الحدود. وكان مضمون نظرية سميث هو أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة نفسها تتحقق نتيجة لتقسيم العمل في المجال الدولي، فالتوجه إلى الأسواق الدولية يتطلب توجيه النشاط الاقتصادي نحو السلع التي تنتج بتكاليف أقل من تكلفة إنتاجها في الخارج والاعتماد على استيراد السلع الأجنبية التي يمكن استيرادها بتكاليف أقل من تكلفة إنتاجها محليا، فتقسيم العمل في المجال الدولي طبقا لما جاء في كتاب آدم سميث يحتم على الدولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تملك في إنتاجها ميزة مطلقة وبنفقة مطلقة أقل فتقوم بذلك التجارة بينها وبين دول أخرى تملك ميزة مطلقة في إنتاج سلع أخرى.

فحسب الجدول التالي:

الجدول رقم 01: تكلفة إنتاج السلعتين مقدرة بساعات العمل / الوحدة

المنسوجات	الخمور	
1	4	إنجلترا
3	2	البرتغال

المصدر: عابد محمد سيد- التجارة الدولية - مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية - 2001 - ص: 30.

فإن إنجلترا ستخصص في إنتاج المنسوجات لأنها تكلفها أقل من إنتاج الخمور حيث تبادل وحدة منسوجات بوحدة خمور وتوفر بذلك ساعة عمل، فيما تتخصص البرتغال في إنتاج الخمور لأنها تكلفها أقل.

وقد وجهت انتقادات إلى أفكار آدم سميث وأخذ على مبادئه أنها تناقض بأن تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتفوق فيها وهي لا تبالي بتلك فالدولة التي لا تتفوق في أي فرع من فروع الإنتاج، فهناك عدد من الدول لا تستفيد من أي تفوق مما يعرضها لمشكلات اقتصادية لأن سلع الدولة المتفوقة ستغزو أسواقها في وقت لن تستطيع فيه تصدير أية سلعة لكي تمول الاستيراد.

لذا جاء دافيد ريكاردو لتفادي هذا الانتقاد حيث بين كيف يكون التبادل الدولي مفيدا لكلا الدولتين رغم عدم امتلاك إحداهما أي ميزة مطلقة في الإنتاج وأيضا كيف يتم تقسيم الفوائد الناتجة عن التبادل بينهما حيث ذهب إلى أن التخصص الدولي لا يتوقف على مقارنة الميزة المطلقة لمختلف الدول وإنما على مقارنة الميزة النسبية لمختلف الدول في إنتاج السلعتين معا، فحسب الجدول التالي ووفق آراء سميث فإن البلد (ب) لن تتخصص في إنتاج أي سلعة لأن كلتا السلعتين تكلفها أكثر من الدولة (أ) وبالتالي لن تقوم التجارة بين الدولتين، لكن ريكاردو يفند هذا القول بنظريته حيث:

الجدول رقم 02: تكاليف إنتاج القمح والسيارات في دولتين مختلفتين

البلد (ب)	البلد (أ)	
5	2	القمح
4	3	السيارات

Source : Bernard Guillochons, Annie Kauiecki, Economie Internationale, Commerce et Macroéconomie, OPC , p : 05.

بدلا من أن تنتج الدولة (أ) وحدة قمح بوحدي عمل ووحدة سيارات بثلاثة وحدات عمل أي بمجموع خمسة وحدات عمل، تنتج وحدتي قمح بأربعة وحدات عمل تستهلك واحدة وتبادل الأخرى بوحدة سيارات التي كانت ستكلفها ثلاثة وحدات عمل وتكسب وحدة عمل إضافية تستغلها في الإنتاج وكذا الحال بالنسبة للدولة (ب)، وبالتالي فإن الدولة (أ) تملك ميزة نسبية في إنتاج القمح فتتخصص في إنتاجه والدولة (ب) تملك ميزة نسبية في إنتاج السيارات فتتخصص في إنتاجها وتبادلان السلعتين.

وتعد نظرية هكشر وأولين امتداد لنظرية النفقات النسبية، لأن هذه الأخيرة فسرت سبب قيام التجارة الخارجية باختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع، أما هذه النظرية فتوضح أسباب اختلاف هذه النفقات وهي بذلك تكمل نظرية دافيد ريكاردو وليست بديلة لها. لقد عملا على التوحيد بين نظرية القيمة للسلع الداخلية ونظرية القيمة للسلع المتبادلة

دوليا وتوصلا في الأخير إلى استنتاج توازن الأثمان الدولية على ضوء الارتباط القائم بين الأثمان في الداخل والخارج ويرجع "هيكشر وأولين" التبادل التجاري الدولي إلى اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، فيجب أن تدور المنافسة على الأثمان، فهناك أثمان عوامل الإنتاج وأثمان المنتجات، وأن ما يؤثر على نفقة الإنتاج أي على ثمن عناصر الإنتاج يؤثر على ثمن السلع المنتجة سواء كان التبادل في الداخل أو في الخارج لذلك يتخصص البلد بحسب أثمان عوامل الإنتاج فيه، فالتخصص عندهما ناتج عن تفاوت في أثمان عوامل الإنتاج بين الدول وليس نتيجة للتفاوت في النفقات المقارنة، فالتجارة مبنية على التفاوت بين الدول وهذا التفاوت يكون على الأثمان حيث هذه الأخيرة تتفاوت لاختلاف أثمان عوامل الإنتاج.

فيما حاول ليونتييف اختبار نظرية هكشر وأولين في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ وجد أنها تستورد سلعا كثيفة رأس المال أكثر من السلع الكثيفة العمل، وهذا يناقض نظرية هكشر وأولين مما دعا ليونتييف إلى محاولة تفسير هذه المتناقضة وتبين معه أن تفسيرها يعود إلى أن عنصر العمل غير متجانس في الدول، فاختلاف درجات التعليم، التدريب والخبرة كلها تجعل من العمل الأمريكي متفوق في الإنتاجية على اعتبار أن معرفة العمال وخبرتهم رأس مال بشري.

فيما ظهرت بعض التوجهات والنظريات الجديدة يمكن إيجاز أهمها كالتالي:

أ. الفجوات التكنولوجية: يفسر هذا النموذج التجارة الخارجية بإمكانية الدولة حيازة طرق فنية متقدمة ومتطورة تكسبها الميزة النسبية عن باقي الدول عن طريق إنتاج جديد أو منتجات أفضل جودة بأقل نفقات إنتاجية، وتتمتع الدولة المخترعة بميزة نسبية ذات طبيعة وقتية مرتبطة بطول الفترة الزمنية التي تحتفظ فيها هذه الدولة بالتفوق النسبي في نطاق المعرفة الفنية فهي تمثل المصدر الوحيد للسلع كثيفة التكنولوجيا إلى أن تستطيع دولة أخرى نقل وتقليد التكنولوجيا وهي بذلك تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير هذه السلعة ويزول هذا الاحتكار عندما تأخذ العملية الإنتاجية شكلها النمطي وتفقد بالتالي العوامل التكنولوجية دورها كعامل مفسر لنمط التجارة الخارجية.

ب. دورة حياة السلعة: تمر عملية إنتاج السلع منذ اكتشافها بعدة مراحل يعتمد فيها إنتاجها على نوعيات مختلفة من العوامل مما قد يقتضي استيراد دولة لسلعة كانت هي المصدر لها في فترات سابقة، وعادة ما يحدث هذا في سلع المواد الأولية (الخام). حيث يقسم فرنون مراحل تطور الإنتاج إلى ثلاث مراحل هي: مرحلة المنتج الجديد حيث من المفروض أن تتم هذه المرحلة في الدولة الصناعية صاحبة الاختراع أو المنتج أين يبدأ تسويقه محليا أو في الأسواق القريبة، ثم مرحلة المنتج الناضج أو الاستثمار في دول العالم حيث تشجع الدول المخترعة طلبها المحلي الذي يصل إلى مستوى من النمطية في الوقت نفسه تصدر هذه السلع إلى دول صناعية أخرى ويزداد طلب هذه الأخيرة، تنقل إليها فنون الإنتاج فتصبح مصنعة هي بدورها، وأخيرا مرحلة المنتج النمطي أو النمطية الشديدة حيث يصبح المنتج في هذه المرحلة في نمطية شديدة في أسواق الدول الكبرى الصناعية، وتبدأ الدول التي استوردت هذه السلعة وأنتجتها في تصديرها، وتلجأ الدول الأخرى إلى إقامة مشروعات في بعض الدول النامية لانخفاض مستويات الأجور بها حتى تصبح الولايات المتحدة الأمريكية دولة مستوردة لهذه السلعة.

ج. تأثير الدخل: تعطي النظريات هنا اعتباراً هاماً ودوراً فعالاً لجانب الطلب. وهي عموماً (وخاصة نظرية Linder والتي تعتبر أهمها وأشهرها) تستند على افتراضين هما أن احتمال تصدير الدولة لسلعة يزداد مع توافر الأسواق المحلية للسلعة وأن مجموعة السلع الموجودة في الأسواق المحلية تعتمد على معدل دخل الفرد. (5)

د. الشركات متعددة الجنسيات: تمثل التجارة بين هذه الشركات وبين فروعها جزء كبير ومتزايد من الحجم الكلي للتجارة ونظراً لأهميتها الإضافية في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول فإن عملية إنتاج السلع لم تعد تتم في دولة واحدة وإنما تتم من خلال إنتاج الأجزاء بواسطة الشركات ذات الميزة النسبية أو ذات حقوق ملكية للتكنولوجية المطلوب لإنتاج هذا الجزء في دول مختلفة "سلعة عالمية".

هـ. اختلاف السلع: نظراً لاختلاف الأذواق والآراء حول السلع نجد أنه في معظم الأحيان توجد نوعيات كثيرة من نفس السلعة (نوعيات متعددة من نفس حجم السيارات وأحياناً من نفس الموديل، نوعيات مختلفة من المشروبات الغازية وأحياناً نوعيات من نفس المشروب ...). وفي كثير من الأحيان تصدر الدول بعض النوعيات وتستورد في نفس الوقت نوعيات أخرى مما يؤدي إلى ظاهرة التجارة البينية في نفس السلعة.

و. وفورات الحجم: تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويراً وتعديلاً لنموذج هكشر وأولين بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، فهذه النظرية تعتبر توافر سوق داخلي ضخم شرطاً أساسياً لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم والتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج وبتعبير مكافئ تنشأ وفورات الإنتاج الكبير نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية وترتبط مثل هذه الظواهر وبدرجة عالية مباشرة بالمعرفة الناتجة عن البحث والتنمية وظروف المنافسة غير التامة.

ثانياً: التجارة الخارجية في الجزائر من الاحتكار إلى التحرر

لقد اتبعت الجزائر بعد الاستقلال إستراتيجية تنموية تقوم على أساس الصناعة كوسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وكانت التجارة الخارجية من أهم المراحل لهذا المشروع الكبير، ولهذا فلقد وضع هذا القطاع بشكل تدريجي تحت رقابة الدولة وصولاً إلى بداية السبعينات تاريخ تكريس احتكار الدولة لهذا القطاع، وقد استمر هذا الحال حتى نهاية الثمانينات أين عرفت الجزائر أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة، وعلى إثر هذه الأزمة بدأت الجزائر بالتحرير التدريجي لتجارتها الخارجية وكان لصندوق النقد الدولي يد في اتخاذ هذا القرار، وهذا ما يدعى بالإصلاح الاقتصادي، لذا يعرف هذا الأخير بـ: " حزمة القواعد والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في بلد معين

يعاني من اختلال التوازن الداخلي والخارجي، وتكون مهمة هذه الحزمة هي العمل على استقرار الاقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق أهداف معينة⁽⁶⁾.
وغالبا ما تهدف الإصلاحات الاقتصادية إلى:⁽⁷⁾

- خفض معدلات عجز الموازنة العامة للدولة، نظرا لتأثيرها السلبي على استمرار تزايد معدلات التضخم وعجز الميزان الجاري من ناحية، وتفاقم أزمة المديونية الخارجية من ناحية أخرى.

- علاج التشوهات في الأسعار (أسعار الفائدة وسعر الصرف) وإعادة التوازن الداخلي والخارجي.

- السعي إلى تحفيز الطاقة الإنتاجية وتحسين تخصيص الموارد الاقتصادية لتساهم في رفع مرونة الجهاز الإنتاجي، إضافة إلى تطوير الفن التقني المستخدم بما يتلاءم وطبيعة الخصائص والمشاكل الاقتصادية في الدول النامية.

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعني الوصول إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج أو الدخل الحقيقي، وهذا يتضمن انجاز أقصى درجات تشغيل القوة العاملة والحفاظ على قيمة النقود ومنع التضخم في الأسعار.

- الوصول إلى معدلات عالية للنمو الاقتصادي حيث تكون زيادة معدلات النمو أكبر من تزايد معدل السكان، وبذلك يرتفع معدل الدخل السنوي الحقيقي للفرد.

سنحاول من خلال العرض الموجز التالي تحليل طبيعة التجارة الخارجية قبل، أثناء وبعد الإصلاحات الاقتصادية.

1-1 - وضعية التجارة الخارجية في الجزائر قبل الإصلاحات الاقتصادية: لقد تخلل هذه الفترة مراحل عديدة هي:

1-1-1. مرحلة رقابة الدولة على التجارة الخارجية 1962 - 1970: إن أقرب ما يمكن أن يوصف به الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة أنه اقتصاد ساكن، تابع وغير متوازن نتيجة السياسة الاقتصادية الاستعمارية لفرنسا خلال الـ 130 سنة. حيث وفي صبيحة اليوم الأول من الاستقلال وجدت الجزائر نفسها ضمن منطقة الفرنك وفي الاتحاد الجمركي ولم تكن هناك الحواجز الجمركية التي تعيق حركة رؤوس الأموال أو السلع بينها وبين فرنسا التي خلفت وراءها مشاكل اقتصادية كثيرة، أبرزها العجز الهيكلي في الميزان التجاري والتبعية المطلقة للسوق الفرنسية سواء من حيث الصادرات أو الواردات.

من هنا سعت السلطات آنذاك إلى عقد برنامج طرابلس في جوان 1962 الذي كان يهدف إلى إرساء الاستقلال الاقتصادي للجزائر من خلال انتهاج التخطيط المركزي كخيار أساسي، واعتبار أن الفلاحة أساس التنمية⁽⁸⁾، والمضي في تطويرها وربطها بالتطور الصناعي، وبذلك لجأت الجزائر سنة 1963 إلى تأميم القطاع الفلاحي، وفي الفترة الممتدة بين 16 و21 أبريل سنة 1964 انعقد أول ميثاق للجزائر المستقلة الذي أعلن من خلاله على تبني النظام الاشتراكي ورفض النظام الرأسمالي⁽⁹⁾.

وتعتبر مرحلة رقابة الدولة على التجارة الخارجية مرحلة تمهيدية لممارسة الاحتكار، حيث تمثلت إجراءات الرقابة في وضع نظام للحصص والرفع من التعريفات الجمركية والرقابة على الصرف، وكذلك الرقابة من خلال التجمعات المهنية للشراء GPA.

وتعني الرقابة على الصرف في المفهوم الواسع، تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة طبقا للمصالح الوطنية والسهر على عمليات التنازل والحياسة على بعض عناصر الأملاك الوطنية من قبل الأشخاص المقيمين بالخارج⁽¹⁰⁾. وعادة ما يكون الهدف من الرقابة على الصرف في الدول النامية الحد من الواردات غير الضرورية والتي لا تساهم في عملية التنمية للاقتصاد الوطني. ويشمل نظام الرقابة على الصرف

في الجزائر الذي بدأ تطبيقه في أكتوبر 1963 العديد من المجالات التي تتعلق بالمبادلات والتسويات الخارجية. وكان هذا النظام يهدف إلى:

- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة إلى النشاطات الإنتاجية ذات الأولوية.
- الحفاظ على العملة الصعبة.
- حماية السوق الوطنية من المنافسة الأجنبية.
- المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري.

والرقابة من خلال الرسوم الجمركية حيث في سنة 1963 تم تأسيس أول تعريفية جمركية في الجزائر بموجب الأمر رقم 63-414 المؤرخ في 28/10/1963 والتي دخلت حيز التنفيذ ابتداء من 01 نوفمبر 1963، هذه التعريفية تميز من جهة بين السلع المستوردة حسب طبيعتها من سلع تجهيز ومواد أولية ومنتجات نصف المصنعة ومنتجات تامة الصنع، وحسب الدولة الواردة منها من جهة أخرى (مصدرها أو منشؤها الجغرافي).⁽¹¹⁾

ونظرا لبعض النقائص التي وردت في هذه التعريفية جاء الأمر رقم 35/68 المؤرخ في 02 فيفري 1968 حيث تم إصدار تعريفية جمركية جديدة جاءت لمراجعة السابقة تتضمن مفهوميين أساسيين: الانتقاء عند الاستيراد وإحلال الواردات، في محاولة لبناء اقتصاد مستقل وتوجيه الواردات لخدمة إستراتيجية التنمية الوطنية، تشجيع الإنتاج الوطني التحويلي وحماية القدرة الشرائية للطبقة الكادحة.

ويقصد بنظام الحصص فرض قيود على الاستيراد ونادرا على التصدير خلال فترة زمنية محددة، حيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات والقيم المسموح باستيرادها أو تصديرها، وقد تكون الحصص كمية أو قيمية ولكل منها مزاياه وعيوبه. حيث يخص هذا النظام كل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية. وقد طبق هذا بموجب المرسوم الرئاسي رقم 188/63 الصادر في 16 ماي 1963، ويعتبر بمثابة إجراء انتقالي يتوسط الحظر المطلق وحرية الاستيراد، حيث كانت قائمة وكمية المنتجات المقرر استيرادها

تحدد تبعا للاتفاقيات التجارية الموقعة من طرف الدولة، هذه الحصص تكون متضمنة في ما يسمى بالبرنامج العام للاستيراد لكل سنة والذي يتم نشره في الجريدة الرسمية.⁽¹²⁾

أيضا الرقابة من خلال التجمعات المهنية للشراء التي تضم ممثلين عن الدولة يتواجدون على مستوى المجالس الإدارية للتجمعات بالإضافة إلى المستوردين الخواص، أنشئت بمقتضى المرسوم المحدد للنظام الأساسي للتجمعات المهنية للشراء وهي عبارة عن شركات استيراد خاصة برأسمال موزع بين الخواص والدولة بأغلبية عمومية.⁽¹³⁾ وتهدف بصفة أساسية إلى تحقيق الأغراض التالية:

- تنفيذ برامج استيراد سنوية للمنتجات.
- تسويق هذه المنتجات بين المتعاملين وذلك كل حسب حصته التي تقدمها له وزارة التجارة.
- تنظيم وتكوين مخزون للمنتجات بعد موافقة وزارة التجارة.

لقد تميزت هذه الفترة بتسجيل الميزان التجاري لرصيد ايجابي في أغلب السنوات حيث فاقت نسبة تغطية الصادرات للواردات الـ100% لكن خلال 1965 و1966 ظهر أول عجز في الميزان بسبب انخفاض الصادرات وهذا راجع إلى تعثر العلاقات الفرنسية التي قاطعت بعض المنتجات الجزائرية بعد قيام الجزائر ببعض عمليات التأميم، ورغم انتعاش الصادرات وتحسن وضعية الميزان في 1967 و1968 إلا أنه عاود الرجوع إلى الوضعية السالبة خلال 1969 و1970 وهذا كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1962-1970) الوحدة: مليون د.ج

1970	1969	1968	1967	1966	1965	1964	1963	1962	
4980	4611	4097	3572	3080	3145	3588	3746	3781	صادرات
6025	4981	4023	3154	3153	3312	3472	3437	3602	واردات
1045-	370-	74	418	73-	167-	116	309	179	م.تجاري
83	93	102	113.5	98	95	103.3	109	105	%التغطية

Source : Benissad Hocine- Économie de développement de l'Algérie - op cit- p : 183.

رغم هذا الرصيد الايجابي الذي حققه الميزان خلال فترة الرقابة إلا أنها عرفت العديد من المشاكل هذا ما دفع بالدولة الجزائرية إلى تبني سياسة احتكار التجارة الخارجية ابتداء من سنة 1971.

1-2. مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1971 – 1988: لقد كانت البداية سنة 1971 بإصدار مجموعة من القوانين والأوامر، غير أن سنة 1978 كانت نقطة التحول من خلال تعزيز هذا الاحتكار وصولاً إلى نهاية الثمانينات تاريخ بداية الإصلاحات الاقتصادية. حيث سعت الجزائر إلى زيادة حجم الصادرات والرفع من قيمتها وكذلك فتح أسواق جديدة باستخدام قدرات الإنتاج المتوفرة أو التي سيتم توفيرها خلال المخطط الرباعي الأول 1970-1973، وكان من بين الوسائل المحددة لتحقيق ذلك التوقيع على الاتفاقيات التجارية، إنجاح سياسة إحلال الواردات واختيار أسواق التموين الأقل تكلفة لعملية التنمية الوطنية.

لقد أصدرت وزارة التجارة الأمر رقم 01/73 المؤرخ في 1973/02/20 لتؤكد توجه الدولة لاحتكار التجارة الخارجية، حيث استفادت حوالي 20 مؤسسة عمومية من حق الاحتكار ابتداء من 1971 بين مؤسسات إنتاجية، مؤسسات توزيع ومؤسسات إنتاج وتوزيع، منها شركة "SNMC" في مجال مواد البناء، "SONELEC" في مجال الإلكترونيك، شركة "SONACOME" في مجال الميكانيك وشركة "SNS" في مجال المواد الحديدية، حيث يتم اللجوء إلى المتعاملين الأجانب بصورة فردية من قبل كل

مؤسسة احتكارية مما يضعف القدرة التفاوضية لهذه المؤسسات من جهة وتضييع فرصة وفورات الحجم من جهة أخرى، من أجل الوصول إلى إقامة صناعة قوية، تنشيط وترقية الصادرات، والتقليل من الواردات.⁽¹⁴⁾

وقد انعكس هذا الوضع على تباين أسعار السلع والمنتجات المستوردة في السوق المحلي بحسب طبيعة صاحب الاحتكار عند الاستيراد. إضافة إلى عدم توفير المواد الاستهلاكية اللازمة للإنتاج بالكمية والنوعية المطلوبين، ضف إلى ذلك غياب نص قانوني يحدد الشروط العامة للاستيراد وغياب هيكل يوضح علاقة المؤسسات المحتكرة للاستيراد وينسق بينها، ونتيجة لهذه النقائص تم إنشاء نظام التراخيص الإجمالية للاستيراد بموجب الأمر رقم 02/74 المؤرخ في 11 فيفري 1974، والتي تعد بمثابة منح بالعملة الصعبة، تمنح للمؤسسات العمومية سنويا من أجل التخفيف من حدة الاحتكار وتسهيل وتنسيق عمليات الاستيراد مع الاحتياجات المحلية للمؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة التي لها برنامج سنوي كمحاولة لإدراج القطاع الخاص في العملية التخطيطية المتبعة من طرف الدولة. وتم تأكيد هذا الشكل بصدور الأمر 14/74 الصادر في 30 جانفي 1974. حيث تأخذ هذه التراخيص ثلاث أشكال هي:

- التراخيص الإجمالية للاستيراد الاحتكارية: خاص بالمؤسسات التي تحصل رسميا على احتكار الواردات والتي لها الحق في استيراد السلع سواء للاستهلاك النهائي أو الاستهلاك الإنتاجي والاستثماري.
- التراخيص الإجمالية للاستيراد الخاصة بالنشاط: موجهة خصيصا للمؤسسات لأجل تموين عملياتها الإنتاجية، بحيث يمنع عليها تحويل هذه المواد المستوردة إلى السوق لإعادة بيعها.
- التراخيص الإجمالية للاستيراد الخاصة بالأهداف المخططة: تقدم للمؤسسات العمومية بغرض تموين المشاريع الاستثمارية المخططة، وذلك من خلال استيرادها للسلع والخدمات اللازمة لذلك، وتعطي الدولة لهذه المؤسسات الحق في استيراد

بعض السلع والمنتجات التي تتطلبها عمليات انجاز وتنفيذ المشاريع المخطط لها مباشرة دون اللجوء إلى المؤسسات الاحتكارية.

• التراخيص الإجمالية للاستيراد بدون تسديد: توجه هذه الرخص للمؤسسات الأجنبية التي لها سوق بالجزائر، وذلك من أجل استيراد المواد اللازمة لتحقيق مشاريعها الإنتاجية والاستثمارية، وتكون هذه الرخص سنوية وبدون تسديد، كما أنها غير قابلة لتحويل العملة ولا تخضع لأي نوع من الإجراءات المصرفية.

• التراخيص الإجمالية للاستيراد بدون تحويل: تتعلق بالاستيرادات الموجهة للتمويل في إطار شروط العقد، وهي تؤثر على ميزان المدفوعات وبالتالي تخضع للتنظيمات والشريعات المتعلقة بالتجارة الخارجية وبالأخص فيما يتعلق بالتوظيف، ومن أهم مزاياها أنها تسهل عملية الدفع بعد تطبيق الاتفاق وتسليم المنتجات في نفس الوقت.

لقد كان رصيد الميزان التجاري على طول هذه الفترة سالبا باستثناء سنة 1974 نتيجة السعي لتموين السوق المحلية من السوق الخارجية بسبب الارتفاع المتزايد لمعدل الاستثمار ومستلزماته من مواد التجهيز والمواد الأولية المستوردة في إطار إستراتيجية التصنيع التي اتبعتها الجزائر في ذلك الوقت. والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 04: تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1971-1977 الوحدة: مليون د.ج

1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	
24410	22205	18563	19594	7479	5854	4208	الصادرات
29475	22227	23755	17754	8876	6694	6028	الواردات
-5065	-22	-5192	1840	-1397	-840	-1820	م التجاري
%82.82	%99.90	%78.14	%110.3	%84.26	%87.45	%69.81	%التغطية

Source : Benissad Hocine, Économie de développement de l'Algérie - op-cit- p : 183.

خلال هذه المرحلة وبسبب استعمال الرخص واقتحام القطاع الخاص، وغياب ضوابط حقيقية لعمليات الاستيراد خاصة، ونظرا لوجود الاقتصاد الوطني في مرحلة بداية التنمية، قامت السلطات العليا باتخاذ إجراءات قانونية جديدة خاصة بطبيعة احتكار الدولة للتجارة الخارجية وميكانيزمات تسييرها لتفادي كل الانحرافات في تموين

الاقتصاد الوطني، وهو ما اتضح في الصورة الجديدة للاحتكار والمتمثل في تأميم الدولة لقطاع التجارة الخارجية لذا تدعى هذه المرحلة بمرحلة تعزيز احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978 - 1988)، حيث تميزت هذه الفترة بإنشاء الحكومة من جهة، وتنفيذ إستراتيجية جديدة للنمو الاقتصادي والاجتماعي قائم على تقوية القطاع العام من جهة أخرى، وهذا المخطط قام على جعل وسائل الإنتاج تابعة للدولة وخلق مؤسسات وطنية عامة، أي كان للحكومة دورا مركزيا وأساسيا في جميع الميادين. ودعم القطاع العام بالتأميم في المجال الصناعي، المالي، التنجيم وقطاع المحروقات من أجل استعادة الثروات الوطنية وتعبيرا عن السيادة الوطنية. واتجهت الجزائر نحو تأميم قطاع التجارة بموجب المرسوم رقم 02/78 المؤرخ في 11 فيفري 1978، الذي يكرس احتكار الدولة للتجارة الخارجية من خلال حظر التصدير والاستيراد لصالح الدولة أو هيئاتها (المؤسسات العمومية)، لقد جرى العمل بهذا القانون إلى غاية 1988 مع إدخال بعض التعديلات الخفيفة التي كانت تنص عليها قوانين المالية خلال هذه الفترة. كان يمس هذا الاحتكار بالدرجة الأولى عمليات الاستيراد وكانت يهدف من ورائه إلى: (15)

- حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية.
 - تقوية القدرة التفاوضية مع الشركاء التجاريين الخارجيين.
 - تنويع العلاقات مع الخارج.
 - ضمان شروط حسنة للتحويل.
 - ضمان نقل التكنولوجيا.
 - إعداد المتعاملين الوطنيين للتصدير.
 - مراقبة حركة رؤوس الأموال.
- رغم النتائج العكسية التي أسفرت عنها سياسة الاحتكار (تدهور الميزان التجاري) إلا أن الدولة لم تتخل عن الاحتكار كسياسة لتسيير الواردات والصادرات وإنما أضفت عليه بعض الليونة في التعامل منذ الثمانينات ويظهر ذلك من خلال إصدار المرسوم 390/84 الذي يلمس في بعض التسهيلات على عملية الاستيراد. أما فيما يخص

الصادرات فكانت سنوات الثمانينات بداية التفكير في ترقية الصادرات خارج المحروقات، ففي سنة 1984 أصدرت السلطات التعليمية 11/84 التي بموجبها تمنح بطاقة القروض لبعض الأعوان الاقتصاديين.

ومع حلول سنة 1986 دخلت الجزائر في أزمة خانقة حيث انخفض سعر البترول في السوق الدولي، وصاحبه في ذلك انخفاض حاد في سعر صرف الدولار، وهي العملة المستعملة في فاتورة التصدير، وهو ما كشف عن وضعية خطيرة للاقتصاد الوطني، كونه رهينة منتج تصديري واحد هو النفط، وضعف طاقات الجهاز الإنتاجي في تلبية الحاجات المحلية، من هنا أصبحت ترقية الصادرات خارج المحروقات ضرورية للتحضير لعهد ما بعد البترول، وبذلك يمكن اعتباره أول تحفيز بالمعنى الصحيح في هذا المجال وذلك بالتشجيع الضريبي لعام 1986.

لقد سجل الميزان التجاري رصيذا موجبا على طول الفترة 1980-1985 حيث فاقت نسبة التغطية 100%، أما سنة 1986 فقد سجلت رصيذا سالبا بسبب أزمة النفط آنذاك حيث انخفضت أسعار النفط مع انخفاض شديد لسعر الدولار الأمريكي في سوق الصرف، لكن التراجع الذي حدث على مستوى أسواق النفط العالمية جعل السلطات تعمل على إعادة التوازن بصورة صارمة وسعت لزيادة الصادرات خارج المحروقات فزادت الصادرات بنسبة 19.4% بين 1986 و1987 و58.4% بين 1988 و1989.

الجدول رقم 05: تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1978-1989 الوحدة: مليون د.ج

1984	1983	1982	1981	1980	1979	1978	
63758	60722	60478	62837	52648	36505	25037	الصادرات
51257	49782	49384	48780	40519	32794	34439	الواردات
12501	10942	11094	14057	12129	3711	9402-	م التجاري
%124	%122	%122	%129	%130	%111	%72.7	%التغطية
		1989	1988	1987	1986	1985	
		71937	45421	41736	34936	51028	الصادرات
		70072	43427	34153	43393	49491	الواردات
		1865	1994	7583	8459-	15073	م التجاري
		%102	%104	%122	%80.5	%130	%التغطية

Source : Abdelkrim Toudjine- comment investir en Algérie- OPU- Algérie- 1990- p :45.

2-الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية في الجزائر:

لقد بدأ الإصلاح الاقتصادي في الجزائر بعد الأزمة النفطية 1986، فبحلول نهاية سنة 1989 كان الاقتصاد الجزائري يتخبط في أزمة اقتصادية سببها انهيار أسعار النفط، حيث كل المؤشرات كانت تدل على خطورة الوضع، فقد سجل الناتج المحلي الخام معدل نمو سالب قدر بـ(-3.1%) أما العجز في الميزانية فقد بلغ 1.7% من PIB، كما سجل الميزان التجاري عجزا قدره 1825 مليار د.ج في حين بلغ حجم المديونية 25.32 مليار دولار أمريكي. لذا عمدت الجزائر إلى تبني سياسة تجارية أكثر انفتاحا ووضوحا على العالم الخارجي في ظل متغيرات اقتصادية دولية كثيرة توحى أنه لا مجال للانغلاق والاعتماد على قطاع أحادي (المحروقات) وغلق المجال أمام القطاع الخاص وتجاهل دوره في التجارة الدولية. حيث تم إلغاء القانون المعزز لاحتكار الدولة وأعيد النظر في التكيف مع الوضعية الجديدة. وتخلل حقبة الإصلاحات ثلاث مراحل هي:

2-1. مرحلة التحرير الأولى من سنة 1989 إلى 1991:

لقد اعترفت الجزائر ولأول مرة بالصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها، كما أقرت بأخطاء الماضي الشيء الذي يحتم إدخال تغييرات وإصلاحات عميقة تسمح بالقضاء على المشاكل المطروحة، إقامة الهياكل وبناء المصانع لا يكفي لوحده إذا لم تكن هناك فعالية اقتصادية تؤكد على الاستخدام الحسن لعناصر الإنتاج والمحافظة عليها، ولا بد من اتخاذ إجراءات وأدوات تسمح بالانتقال إلى أسلوب التنمية المكثف الذي يعني الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وذلك يتطلب لا مركزية في الأعمال والسلطات من أجل تحرير المبادلات وتسريع النشاط، لذا لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بسبب الأزمة للحصول على الأقساط المرتفعة في إطار الاتفاقية الأولى التي أبرمت معه في 30 ماي 1989، حيث وافق الصندوق على تقديم قيمة 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS)، (16) كان يهدف هذا الاتفاق إلى تطهير الاقتصاد الوطني من جهة، والتحول إلى اقتصاد السوق من خلال تحرير الأسعار، تخفيض الإعانات الحكومية، تخفيض قيمة الدينار بشكل تدريجي وتحقيق قابليته للتحويل، التحكم في الكتلة النقدية والميزانية العامة من خلال تخفيض النفقات من جهة أخرى.

لا يفرق القانون 12/89 - المتعلق بنظام الأسعار والمنافسة الذي جاء بما يعرف بسياسة الأسعار الحقيقية- بين المنتجات المحلية وتلك المستوردة ولا يفرق كذلك بين تجار الجملة والتجزئة سواء كانوا من قطاع عام أو خاص، إلا أنه كان سببا في ارتفاع الأسعار نتيجة حدوث المضاربة على المواد الاستهلاكية فتم استبداله سنة 1990 بقانون المنافسة الذي ينص في مادته الخامسة على حق الدولة في تقييد نظام حرية الأسعار.⁽¹⁷⁾ حيث أن بروز النظام التجاري الجديد سنة 1990 يعتبر أولى البوادر لكسر الاحتكار الذي مورس على التجارة الخارجية، وبالخصوص ما نصت عليه المادتين 40 و41 من قانون المالية لهذه السنة، حيث أعيد الاعتبار لتجارة الجملة والمليزمين، وبذلك سمح باستيراد البضائع لإعادة بيعها وتم إعفاؤها من إجراءات مراقبة التجارة والصرف.⁽¹⁸⁾

2-2. مرحلة العودة إلى مراقبة التجارة الخارجية 1992-1993:

وفي 03 جوان 1991 جاء الاتفاق الثاني مع الصندوق في إطار برنامج تثبيت ثاني بمبلغ 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة توزع على أربع شرائح كان على الجزائر اتخاذ الإجراءات المصاحبة له في مدة 10 أشهر منها التحرير التام للتجارة الخارجية لذا جاء قانون المالية لسنة 1992، حيث نص على عدة تخفيضات في الضرائب الجمركية، وفقا لنظام تصاعدي تفرض من خلاله معدلات ضعيفة على واردات المواد الأولية ثم معدلات مرتفعة نوعا ما على واردات المنتجات نصف المصنعة، لتكون في الأخير معدلات مرتفعة على الواردات من المنتجات النهائية وكانت المعدلات كما يلي: 3%، 7%، 15%، 25%، 40% و60%، كما تم الشروع في صيغة جديدة لتنظيم الصرف والتجارة الخارجية تمثل في شراء العملات الأجنبية لأجل فترة تتراوح بين 3 و36 شهرا ابتداء من الفاتح ديسمبر 1991.

خلال هذه الفترة تغيرت الحكومة وجاءت حكومة بلعيد عبد السلام، هذا الأخير رفض أي تفاوض مع الهيئات المالية الدولية وبالأخص إعادة جدولة الديون الخارجية متوقعا ارتفاع أسعار البترول وعودة التوازن للاقتصاد، فاختار طريقا آخر لمواجهة الصعوبات المالية معتمدا على تقشف صارم خصوصا اتجاه الواردات حيث انشأ في 29 نوفمبر 1992 لجنة تدعى ad-hoc تعمل تحت وصايته وتضم ممثلين من كل من: بنك الجزائر، وزارة الخارجية ووزارة الصحة مكلفة بتخصيص غلاف مالي من العملات الصعبة للمستوردين العموميين والخواص التي من مهامها الأساسية:

- السهر على توفير أفضل تمويل موجه للعمليات الاستيرادية ضمن آفاق الحد من المديونية القصيرة المدى وتفادي مشاكل الخزينة.
- تركيز الموارد اتجاه المصاريف الأساسية.

لقد سعت الحكومة خلال هذه الفترة إلى رفع إنتاجية القطاع الصناعي من خلال تجميع المؤسسات في شكل هولدينغ حسب الفروع، الاهتمام بالمحروقات اهتماما كبيرا، توسيع الوعاء الضريبي ومحاربة الغش الجمركي.

لكن خابت توقعات بلعيد ولم تلامس أسعار البترول سقف الـ 20 دولار للبرميل المتوقعة إذ بلغت وقتئذ 17.8 دولار للبرميل فقط، لذا استقال هذا الأخير ليتسلم القيادة بعده رضا مالك، وخلال تلك العهدة تم إصدار المرسوم 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، إلا أن الأوضاع الأمنية المزرية والظروف المعيشية في تلك الفترة حالت دون إقامة الاستثمارات المحلية والأجنبية، وهذا ما أدى بالدولة إلى اللجوء إلى الخارج عن طريق إعادة جدولة ديونها وتبني إصلاحات هيكلية عميقة من خلال العودة لمباشرة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي.

لقد سجل الميزان التجاري رصيذا موجبا على طول الفترة 1990 – 1993 وحقق أكبر فائض له سنة 1991 وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة الصادرات بسبب ارتفاع أسعار البترول في مقابل زيادة قليلة للواردات نتيجة التضييق الكبير على المبادلات من قبل حكومة بلعيد عبد السلام لكن عاودت نسبة التغطية الانخفاض بعد 1991 بسبب ارتفاع الصادرات والواردات في نفس الوقت، أما في سنة 1993 فقد انخفضت نسبة التغطية إلى 116.83% نظرا لتراجع قيمة الصادرات وهذا راجع أساسا إلى انخفاض أسعار الذهب الأسود حيث انخفض سعر البرميل من البترول من 20.4 دولار إلى 17.8 دولار ما بين 1991 و1993 على التوالي وكذا انخفاض قيمة الدولار بالنسبة للعملة الأخرى، أما الواردات فزادت قيمتها عبر السنوات الخمس بسبب انخفاض قيمة الدينار الجزائري والتضخم الحلزوني الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري منذ فترة طويلة، إضافة إلى الظروف الأمنية التي أثرت سلبا على التنمية الاقتصادية. كما يلي:

الجدول رقم 06: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1989-1993 الوحدة: مليون د.ج

1993	1992	1991	1990	1989	
239.551	249.009	171.116	96.910	68.247	الصادرات
205.034	188.547	123.269	86.480	70.072	الواردات
34.517	60.462	47.847	10.430	(1825)	م التجاري
%116.83	%132.06	%138.81	%112.06	%97.39	%التغطية

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

2-3. مرحلة التجارة الخارجية في ظل اقتصاد السوق 1994-2002:

لقد عانت الجزائر مع بداية 1992 اختلالات هيكلية عميقة تمثل أهمها في المديونية الخارجية وعجز الميزانية، هذا ما دفع الجزائر إلى القيام بإصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع القطاعات فخلال هذه المرحلة بدأت الدولة في مفاوضات مع الصندوق لإعادة جدولة ديونها قصد النهوض بالاقتصاد الوطني والخروج من الأزمة، حيث قامت بالإمضاء على اتفاقية Stand-by واتفاقية تسهيل التمويل الموسع.

لقد دامت اتفاقية Stand-by قرابة السنة (من أبريل 1994 إلى مارس 1995) وهي تسمح بإعادة جدولة ديون الجزائر وتقضي بتحرير تجارتها الخارجية. وهو عبارة عن برنامج تمويل على شكل قروض تحصل الجزائر بموجبه على حوالي مليار دولار أمريكي على شكل دفعات، ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي تبنت الجزائر مجموعة من الخطوات بما يسمح لها فيما بعد من عقد الاتفاق الموسع وأهم هذه الإجراءات ما يلي:

- تطوير القطاع الخاص والتقليص من تدخل الدولة.
 - تخفيض قيمة الدينار حيث قبل إعادة الجدولة (06 أبريل 1994) كان 1 فرنك = 4.7 د.ج و 1 دولار = 22 د.ج، وبعد الاتفاق في 01 ماي أصبح 1 فرنك = 6.56 د.ج أي تخفيض بقيمة 40%.
 - تقليص عجز الميزانية
 - خفض معدل التضخم ليصل إلى حدود 3 إلى 4% عام 1997.
 - تحرير الأسعار.
 - وضع برنامج لتحرير التجارة بهدف إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي والعمل على الانضمام إلى المنظمات العالمية للدفاع عن حقوقها وموقعها في السياسة الدولية كالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC.
- وبعد أن أرضت النتائج المتوصل إليها بخصوص اتفاقية Stand-by المتعلقة بالجزائر خبراء FMI إلى حد ما، قامت الجزائر بإرسال رسالة نوايا جديدة في 30 مارس 1995

للدخول في الإصلاحات الهيكلية (بتاريخ 22 ماي 1995 يمتد إلى 21 ماي 1998) ومن بين ما جاء به برنامج اتفاقية تسهيل التمويل الموسع ما يلي:

- استعادة النمو والاستقرار المالي.
 - تحرير التجارة الخارجية ورفع القيود على الاستيراد.
 - تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي، وهذا برفع القيود والقوانين المعرقلة لنشاط المتعاملين الاقتصاديين المحليين ومنح ضمانات للاقتصاديين والأجانب.
 - متابعة جهود استقرار أسعار الصرف.
 - تخفيض عجز الميزان التجاري وعجز ميزان المدفوعات.
 - رفع الدعم عن معظم السلع الاستهلاكية.
- أما بخصوص تحرير التجارة، فقامت الجزائر بفتح المجال واسعا لزيادة الصادرات وتنويعها لذا ألغي تقريبا كل الحظر السابق طبقا لما جاء به القرار الوزاري المشترك ليوم 9 أبريل 1994 والذي يحدد قائمة البضائع التي تم وقف تصديرها وتشمل، أشجار النخيل، الأبقار والأغنام الولود إلى جانب الأشياء التي تمثل منفعة وطنية من الناحية التاريخية أو الفنية أو الأثرية ماعدا الحالات الاستثنائية ويكون ذلك بترخيص. كما اعتبرت الحكومة قطاع المحروقات من القطاعات المدعمة للإنعاش الاقتصادي، ومنذ ذلك أعدت إستراتيجية تهدف إلى مضاعفة الصادرات من الغاز الطبيعي بما يسمح بانتقال حجم هذا المنتج من 300 مليار م³ إلى 600 مليار م³ مع حلول سنتي 1998/1997. أما على مستوى الاستيراد فاتخذت عدة تدابير لإزالة القيود على الواردات.
- وتم إصدار الأمر رقم 02/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بإنشاء تعريفات جمركية تشمل التعريفات العامة المطبقة على البضائع التي يكون منشؤها البلدان التي تمنح الجزائر معاملة الدولة الأكثر تفضيلا، تحدد نسبتها كما يلي:
- الإعفاء وهو خاص بالمنتجات التالية: الحبوب، بعض المنتجات الصيدلانية مثل الحقن.

- معدل منخفض 5% يخص المواد الأولية وبعض السلع الاستهلاكية أو سلع التجهيز.
- معدل 15% يخص المنتجات نصف المصنعة ومختلف السلع الوسيطة.
- معدل أقصى 30% يخص كل المنتجات الاستهلاكية النهائية.

وحدد تاريخ دخول التعريفية الجمركية حيز التنفيذ ابتداء من أول جانفي 2002، غير أن هذه التعريفية قوبلت بانتقادات كبيرة من طرف المتعاملين الاقتصاديين حيث تم اعتبارها "تعريفية معاقبة الإنتاج الوطني" بدل أن تكون حامية له وهذا بسبب المعدل المطبق على السلع الوسيطة، لذا عدل هذا الأمر عبر المرسوم رقم 02/02 بتاريخ 25 فيفري 2002 بإجراء تعديلات لتخفيض الحقوق الجمركية مست 264 وضعية فرعية، كما تم تخفيض المعدل من 15% إلى 5% بالنسبة للمنتجات نصف المصنعة المستعملة كوسيط في الفروع الصناعية.

لقد كانت انعكاسات هذه الإصلاحات كبيرة على الاقتصاد الوطني عامة وعلى قطاع التجارة الخارجية خاصة، وكان أبرز الانعكاسات على معدل النمو الذي تزايد ليقارب سنة 1998 عتبة الـ 5.1%، ورغم معاودة الانخفاض بعدها حتى سنة 2001 إلا أنه ارتفع من جديد سنة 2002 إذ بلغ نسبة 4.7% والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم 07: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1994-2002

2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	
4.7	2.6	2.2	3.2	5.1	1.1	4.1	3.8	-0.9	معدل النمو

Source : <http://data.albankaldawli.org/country/algeria>

أما عن الانعكاسات على التجارة الخارجية فنلاحظ من خلال الجدول التالي أن السنوات الأولى لتطبيق البرنامج لم تترك أثرا إيجابيا لها، لذا كان الميزان سنة 1994 و1995 يشهد عجزا بسبب تزايد قيمة الواردات نتيجة شروع الجزائر بتحرير تجارتها الخارجية إضافة إلى التساهل في الشروط التي تخص الأعوان الاقتصاديين المستوردين للمواد الأساسية، أيضا محدودية نشاط الإنتاج المحلي الذي لم يساهم في تغطية السوق المحلية إلا بالشيء القليل، إضافة إلى الظروف الأمنية المتعسرة، ويرجع

نجد أنه عرف فترات الرخاء وسجل في أغلب سنواته رصيда موجبا وفائضا، ففي سنة 2000 وصل الرصيد إلى 10347 مليون دولار أمريكي ثم انخفض سنة 2001 بسبب انخفاض أسعار البترول وانخفاض حجم صادرات البترول خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر التي وقعت في الولايات المتحدة، ليعاود الارتفاع سنة 2003، ومن الواضح أنه تم تحقيق أعلى معدلات التغطية سنتي 2005، 2006، وحتى سنة 2007 وهذا راجع للارتفاع الملموس للصادرات بالنسبة للواردات، بعد تشجيع التصدير وخاصة لارتفاع أسعار البترول بسبب الاحتلال الأمريكي على العراق حيث تضاعف سعر البرميل، حيث ارتفع من 40 دولار في فيفري 2003 إلى 82.9 دولار في أكتوبر 2007 أيضا بدأت ملامح الأزمة المالية العالمية بالظهور منذ سنة 2006، أما في سنة 2008 فقد زاد الرصيد بنسبة 12.20% عن سنة 2007 وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول وملاستها سقف 140 دولار للبرميل على إثر انفجار الأزمة المالية العالمية لهذه السنة والتي هزت أسواق المال الأمريكية أولا وكل الاقتصاديات العالمية، في حين نجد أن الميزان التجاري الجزائري في سنة 2009 تدهور بانخفاض قدره 88% عن سنة 2008 وهذا بسبب انخفاض قيمة الصادرات في 2009 بـ 44.91% عن سنة 2008، وكان هو الحال بالنسبة لدول العالم وبالنسبة للمبادلات التجارية الدولية إذ انخفضت قيمتها ما بين سبتمبر 2008 ومارس 2009 بنسبة 30% كتبعية للازمة المالية على الاقتصاد الحقيقي وعلى حجم الاستثمار وعلى حجم الاستهلاك والطلب، كما أن تضخم الأسعار على الصعيد العالمي والناتج أساسا عن ضخ كميات كبيرة من السيولة النقدية في البنوك والأسواق المالية، والتي لا يقابلها إنتاج حقيقي زادت فاتورة الواردات الجزائرية. واستمرت واردات الجزائر في الانخفاض خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2010 حيث وصلت إلى 29379 مليون دولار بعد أن كانت 30270 مليون دولار خلال نفس الفترة من سنة 2009 أي انخفاض بنسبة 2.94% وهذا نتيجة التخفيضات الهامة التي شهدتها نوعان من المنتوجات هما مواد الاستهلاك غير الغذائية بنسبة 9.74% والمواد الغذائية بنسبة 4.21%، كما عرفت مواد التجهيزات انخفاضا طفيفا بنسبة 2.19% أما المواد الموجهة للإنتاج فقدرت بـ 914 مليار دولار

وانخفضت بنسبة 0.24%، وبلغت الصادرات 41418 مليون دولار مقابل 30702 مليون دولار خلال نفس الفترة من سنة 2009 أي بارتفاع قدره 34.9%. وبهذا نقول أن الميزان التجاري خلال الأشهر التسعة الأولى حقق فائضا قدره 12039 مليون دولار مقابل 432 مليون دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2009 ويرجع تحسن التجارة الخارجية إلى ارتفاع قيمة الصادرات الخاصة بالمحروقات بـ 33.87% بفضل ارتفاع سعر البترول الخام وانخفاض الواردات. وقد ارتفعت الواردات الجزائرية خلال الثلاثي الأول من سنة 2011 إلى 10750 مليون دولار مقابل 9780 مليون دولار في نفس الفترة من سنة 2010، وشهدت مواد التجهيز الفلاحي أكبر نسبة ارتفاع نظرا للسياسة التنموية المعتمدة في هذا المجال من أجل النهوض بالقطاع حيث تم رصد أكثر من 13 مليار دولار أمريكي لدعم التنمية الفلاحية والريفية من خلال المخطط الخماسي 2010 – 2014. (19)

خلاصة:

نستخلص مما سبق أن الهدف من الإصلاحات الاقتصادية المتبناة هو إحداث تغيير في قواعد سير الاقتصاد الجزائري باتجاه تقليص أكثر فأكثر من دور الدولة والتخطيط وإعطاء مكانة أكبر للسوق والقطاع الخاص، وهذا من أجل تحسين أداء وفعالية المؤسسات الاقتصادية، وتحسين أداء الاقتصاد عامة بغرض دفع النمو والتشغيل، وتحسين التوازنات الاقتصادية الكبرى للتقليص من ضغط المديونية وخدمات ديونها. أيضا ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية والمالية المتاحة، وضمان تمويل دائم ومستمر للاقتصاد الوطني بكل مستلزماته، وكذا إرساء دعائم اقتصاد السوق وإضفاء طابع المنافسة داخليا، حتى تتمكن المؤسسات الوطنية من مباشرة التطور الاقتصادي والتكنولوجي. فالاقتصاد الجزائري عرف أداء لا بأس به في ظل مرحلة الإصلاحات وكانت آثاره واضحة على الاقتصاد الكلي خاصة النمو الاقتصادي، حيث تمكنت الجزائر من العودة إلى معدلات النمو الإيجابية بعد سلسلة المعدلات السلبية وتحقيق

فائض في الميزان التجاري، إذ استطاعت صادراتها تغطية الواردات وتحكمت السياسة النقدية بمعدل التضخم وزادت احتياطات الصرف حيث قاربت سنة 2001 ما يعادل 20 مليار دولار أمريكي لتصل هذه القيمة إلى 155 مليار دولار سنة 2009، ويعود الفضل أولا إلى صادرات الجزائر من المحروقات التي تمثل نسبة 98% تقريبا من حجم صادراتها، ونجد أن الجزائر ولحد الساعة لم تعطي هذا القطاع المكانة اللائقة به، ولم تنسجم بعد تجارتها مع أهدافها وتطلعاتها التنموية، فهي تسير بعشوائية دون تخطيط محكم وإستراتيجية مضبوطة، فرغم ما أسهم به تحرير التجارة من رفع في مستوى التموين للسوق الداخلية ورغم تحسن وضعية الميزان ظاهريا، إلا أن نتائج ذلك كانت وخيمة على الاقتصاد، حيث تراجع الإنتاج عامة والصناعي منه خاصة، باستثناء قطاع المحروقات الذي تحكمه اعتبارات خاصة، فهذا الأخير له الفضل الأول في تحسن وضعية الميزان بعد ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، فهذا الاقتصاد مازال أسير قطاع المحروقات بصفة مطلقة، ولتسهيل تطور التبادل التجاري بين الجزائر ودول العالم عليها أن تركز على تعزيز قدرة إدارتها على تحليل المسائل التجارية وتصميم وتنسيق السياسات الخارجية، ووضع القوانين والأنظمة التجارية وإدخال تقنيات حديثة في صياغة التشريعات وتقوية وزارة الاقتصاد والتجارة وزيادة قدراتها في مجال إدارة وتنفيذ المعاهدات والاتفاقيات التجارية، خاصة ما يتعلق بمحاولة انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، أيضا العمل على تجانس معايير السلطات الجمركية بالمعايير الدولية المتعلقة بتبسيط الإجراءات الجمركية وتنسيقها، وتبني إجراءات تخليص جمركي حديثة.

الهوامش:

- (1) حسام علي داود وآخرون- اقتصاديات التجارة الخارجية- دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة- الطبعة الأولى- الأردن 2002 - ص: 13.
- (2) السيد محمد أحمد السريتي- اقتصاديات التجارة الخارجية- مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع - مصر- 2009 - ص: 08.
- (3) حاتم سامي عفيفي- الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية- الكتاب الثالث- الدار المصرية اللبنانية 2005 - ص: 33.
- (4) نداء محمد الصوص- التجارة الخارجية- مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى - الأردن 2008 - ص: 11.
- (5) <http://www.startimes.com> (consultée le 24/05/2011)
- (6) دحو سهيلة- صندوق النقد الدولي وسياسات الإصلاح الهيكلي- رسالة ماجستير- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر- 2002- ص: 65.
- (7) صندوق النقد الدولي والدول النامية "المكونات الأساسية لبرامج التصحيح" من الموقع:
- (8) <http://www.islamonline.net/arabic/economics/2001/09/article5.shtml>
- (9) Temmer Hamid, stratégie de développement indépendant le cas de l'Algérie: un bilan, Algérie, OPU, 1983, P 23.
- (10) Bouzida Nachida M'Hamsahi- Le monopole de l'état sur le commerce extérieur- L'expérience Algérienne 1974*1984- Algérie- OPU- 1988- p :112.
- (11) حميدات محمود- مدخل للتحليل النقدي- الجزائر- د.م.ج- 1996- ص: 171.
- (12) Ordonnance N° 63-414 du 28 octobre 1963 instituant un nouveau tarif douanier – Journal N° de 29/10/1968.
- (13) Mustapha Baba-Ahmed- L'Algérie en splendeurs et pesanteurs- Edition Marinnor- Algérie- 1997- p :162.
- (14) Décret n° 64-233 de 10/08/1964- Journal N° 68 de 21/08/1964.
- (15) عدي قصور- مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي- د.م.ج- 1983- ص: 379.
- (16) Bouzidi Abdelmadjid- 25 questions sur le mode de fonctionnement de l'économie algérienne- les imprimeries de l'APN- Algérie- 1988- p :65.

(17) الهادي خالدي- المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي- دار الهومة للنشر- الجزائر- 1996- ص:195.

(18) Rachid Tlemçani- Etat, Bazar et globalisation, l'Aventure de l'infatih de l'Algérie- les Editions el Hikma- Algérie- 1999- p :114.

(19) الجريدة الرسمية رقم 38- القانون 16/90 الصادر في 07 أوت 1990 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1990

(20) عبد المجيد قدي- الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: محاولة تقييمية- مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية CREAD، العدد 61- الثلاثي الثالث 2001- ص:82.

(21) www.andi.dz (consultée le 16/04/2011)

